

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

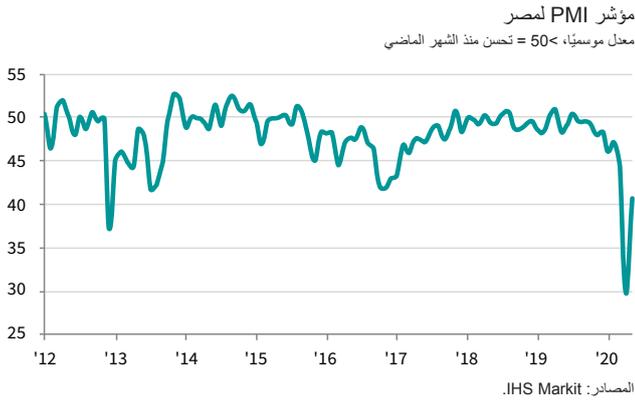
### تدهور القطاع الخاص يتراجع في مايو

#### النتائج الأساسية:

تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة يسجل معدلات أقل مقارنة بأرقام شهر إبريل القياسية

انخفضت تكاليف مستلزمات الإنتاج للمرة الأولى منذ بدء السلسلة في 2011

تأخر سلاسل الإنتاج يتراجع إلى وتيرة هامشية



تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 مايو 2020

#### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"ارتفع مؤشر مديري المشتريات في مصر 11 نقطة مسجلاً 40.7 نقطة في شهر مايو، ورغم أنه يشير إلى أن أسوأ ضربة اقتصادية من فيروس كوفيد-19 ربما قد مرت، فإنه لا يزال يشير إلى تراجع الأوضاع التجارية منذ شهر أبريل.

"هبط الإنتاج والطلبات الجديدة مرة أخرى وظل الطلب في القطاع الخاص راكداً بشكل عام. كما كانت مبيعات التصدير ضعيفة كذلك. بالإضافة إلى ذلك، تسارع فقدان الوظائف إلى أسرع وتيرة في أكثر من ثلاث سنوات.

"الشيء الإيجابي المتبقي للشركات المصرية هو أن أعباء التكلفة الإجمالية قد تراجعت للمرة الأولى في تاريخ السلسلة، حيث اقترن تخفيض الأجور بزيادة هامشية فقط في أسعار المشتريات في شهر مايو. وقد يكون هذا مهماً حيث تتطلع الشركات إلى الحفاظ على أسعار إنتاج منخفضة عند تعافي الاقتصاد، مع احتمال أن تكون بيئة السوق صعبة.

"ظل مستوى الثقة إيجابياً، على الرغم من ظهور مخاوف من تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ما قد يؤثر على أي انتعاش في الطلب العالمي."

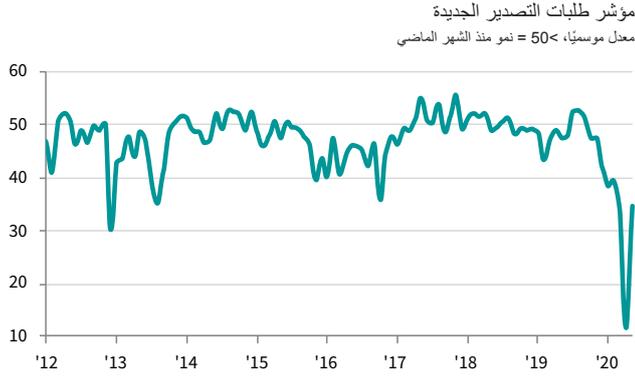
واجه القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر مزيداً من التباطؤ في شهر مايو، وفقاً لأحدث البيانات لدراسة مؤشر مدراء المشتريات، وإن كان أكثر بمعدل أقل مما كان عليه في شهر أبريل في ظل استئناف بعض جوانب الاقتصاد بعد القيود. في الوقت ذاته، أدت تخفيضات العمالة الإضافية وتخفيضات الرواتب إلى أول انخفاض في ضغوط التكلفة في تاريخ السلسلة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 29.7 نقطة في شهر إبريل (مستوى قياسي) إلى 40.7 نقطة في شهر مايو، مشيراً إلى تدهور أقل حدة في الأوضاع التجارية، لكنه يظل حاداً في المجمل. وسجلت القراءة الأخيرة تدهوراً في الظروف التجارية للشهر العاشر على التوالي وثاني أسرع معدل في تلك السلسلة.

استمرت مستويات الإنتاج في الانكماش في منتصف الربع الثاني من العام، على الرغم من تراجع معدل الانخفاض بشكل ملحوظ عن شهر أبريل عندما تم إغلاق الشركات على نطاق واسع بسبب جائحة كوفيد-19. وظلت العديد من الشركات مغلقة في شهر مايو أو عملت بنشاط منخفض، لكن بعض الشركات تمكنت من إعادة الفتح، فيما ظل حجم الأعمال الجديدة ضعيفاً أيضاً، حيث وجدت الشركات أن الطلب قد تراجع في ظل أزمة فيروس كورونا. ومع ذلك، فقد كان معدل انخفاض الطلبات الجديدة أضعف بشكل ملحوظ مقارنة بشهر أبريل، وساعد على ذلك تباطؤ انخفاض الصادرات.

ومع ذلك، وفي ظل صعوبة انتعاش المبيعات، أجرت الشركات المصرية المزيد من التعديلات على الوظائف في شهر مايو، حيث انخفضت مستويات التوظيف للشهر السابع على التوالي وبأعلى معدل منذ شهر يناير 2017. إلى جانب ذلك، قامت شركات كثيرة بتخفيض رواتب العمال، ما أدى إلى انخفاض

تبع...



### تعليق

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
katherine.smith@ihsmarkit.com

كبير في تكاليف الأجور كان هو الأقوى منذ بدء السلسلة في شهر أبريل 2011. علاوة على ذلك، أدى انخفاض الرواتب إلى أول تراجع في النفقات الإجمالية في تاريخ الدراسة.

وفي الوقت نفسه، انخفض النشاط الشرائي للشهر الخامس على التوالي، حيث ظلت متطلبات مستلزمات الإنتاج منخفضة في ظل ضعف المبيعات. وقد انخفضت مستويات المخزون بمعدل أسرع، بسبب انخفاض المشتريات وإعادة بدء الإنتاج في بعض الشركات. على الصعيد الإيجابي، كانت عمليات التسليم إلى الشركات المصرية أبطأ بشكل طفيف فقط في شهر مايو، بعد التدهور الأكثر حدة في أداء الموردين خلال شهري مارس وأبريل حيث واجهت سلاسل التوريد صعوبات في التكيف مع الوباء.

هذا وقد ارتفعت أسعار المشتريات بشكل طفيف فقط في فترة الدراسة الأخيرة، حيث لاحظت الشركات ارتفاع أسعار الإمدادات الطبية والمواد الغذائية، مع انخفاض أسعار المواد البلاستيكية والمواد الخام الأخرى. وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار الإنتاج للشهر السابع على التوالي، وجاء ذلك مرتبطاً بتقديم الشركات خصومات من أجل دعم انتعاش المبيعات.

وأخيراً، تراجعت توقعات النشاط التجاري خلال فترة الـ 12 شهراً المقبلة مقارنة بما كانت عليه في شهر إبريل، إلا أنها ظلت أعلى من مستوى شهر مارس القياسي المنخفض المسجل مؤخراً. وكانت الشركات متفائلة بشكل عام بأن يؤدي انتهاء أزمة كوفيد-19 في نهاية المطاف إلى إحداث انتعاش في السوق. ومع ذلك، أعربت العديد من الشركات عن مخاوفها من استمرار ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس، في حين أشارت أيضاً إلى زيادة التوترات بين الولايات المتحدة والصين وتأثيرها المحتمل على الصادرات.

**نبذة عن IHS Markit**  
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجدل المقبل وتحليلاتها وطولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة [katherine.smith@ihsmarkit.com](mailto:katherine.smith@ihsmarkit.com).  
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

**نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)**  
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

**إخلاء المسؤولية**  
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI Purchasing Managers' Index" و/أو IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها، هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

**المنهجية**  
يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر مايو 2020 في الفترة من 12-20 مايو 2020.  
لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).